

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً أما بعد أجدد لأستاذنا الأستاذ الدكتور الفاضل: محمد الخولي وافر الشكر وجزيل الثناء والاحترام والتقدير على طيب تعامله وكرم أخلاقه وتواضعه وقربه من الجميع وبذله العلم والمصاهرة والتواصي به وإني قبل أن أقدم نقدي المتواضع لهذه الجزئية من البحث لأقدم عذري بين يدي ذلك إذ أن مثل هذه البحوث العلمية المحكمة لا تنشر إلا بعد تعديل وتمحيص وتنقيح بين يدي مختصين دكاترة مؤهلين سبق علمهم وأشرفوا على ربما مئات البحوث العلمية فكيف لمثلي أن ينقد أو يعقب أو يوجه حينئذ !

وحسبي أنني أنا المستفيد الأول والأخير من الاطلاع على مثل تلك البحوث والوقوف عليها والتعلم ممن سبقنا والله أسأل أن يكتب التوفيق والسداد للدكتور محمد الخولي ولجميع زملائه الذين نتعلم على أيديهم في المقررات الأخرى كما أسأله أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا أنه خير مسؤول وأكرم مأمول .

ثم أتقدم بهذه الورقة البحثية وهي في أصلها بحث ماجستير بعنوان (الحجز والتنفيذ على أموال المدين المفلس واستردادها -دراسة مقارنة-) تقدمت بها أنا الباحث خالد بن إبراهيم العليان لنيل درجة الماجستير، وسأبين مزيد بيان لما تضمنته هذه الرسالة من خلال التكليف الأكاديمي من الجامعة، والتكليف هذا الأسبوع يتضمن على نقد ذاتي لدراسة بحثية ووضع تحسينات عليها.

فابدأ مستعيناً بالله عز وجل:

المسألة الأولى:

كانت رسالة الماجستير عنوانها (الحجز والتنفيذ على أموال المدين المفلس واستردادها -دراسة مقارنة-)

المسألة الثانية:

تضمنت هذه الرسالة دراسة مقارنة لموضوع الحجز والتنفيذ على أموال المدين المفلس ما بين الفقه الإسلامي والنظام السعودي والقانون المصري.

المسألة الثالثة:

تضمنت الرسالة فصلاً تمهيدياً وخمسة فصول وخاتمة.

المسألة الرابعة:

نظراً لطبيعة هذه الدراسة وأهدافها لذا استخدمت فيها المنهج الاستقرائي التحليلي وذلك بتحليل أحكام الحجز والتنفيذ على أموال المدين المفلس وفقاً للتشريعات المقارنة وكذلك استخدمت المنهج المقارن وذلك للمقارنة بين هذه التشريعات الثلاث.

المسألة الخامسة:

من الوسائل والمنهجية العلمية التي اتبعتها عند كتابة هذه الرسالة ما يلي:

١- القراءة السريعة في كل ما يتعلق بموضوع هذا البحث، ثم تبع ذلك القراءة المركزة في هذا الموضوع.

٢- إعداد خطة البحث بحسب منهجية قواعد البحث العلمي المتبعة.

٣- البحث في مصادر هذه الدراسة البحثية من كتب ورسائل دكتوراه وماجستير والقراءة في الدوريات والمجلات العلمية وما أشبه ذلك.

٤- إعداد مراجع أولية لهذه الدراسة البحثية بحيث تشمل جميع ما يتعلق بهذا الموضوع ومن ثم التصفية من هذه المراجع إلى مراجع نهائية وهي المتعلقة بما يتعلق بموضوع خطة البحث بصورة مباشرة.

٥- تحديد المواضيع من هذه المراجع بصورة لصق بعض العناوين المهمة على هذه الكتب ومن ثم صياغة الفكرة بطريقة تظهر شخصية الباحث دون النقل المباشر أو حتى التأثر بأسلوب صاحب المرجع المراد الاستفادة منه، بل كانت الصياغة تظهر بجلاء شخصيتي كباحث دون التأثر بأي صياغات أخرى.

٦- في حال دعت الضرورة إلى نقل قولٍ بعينه، سواءً كان تعلق برأي فقهي وغيرهن فأشير إلى ذلك بحيث أضع ذلك بين علامتي تنصيص متبعاً قواعد البحث العلمي التي تشير على أن هذا الكلام منقول بنصه، وفي حال أردت الاختصار فإنني أشير إلى أنني نقلته بتصرف.

٧- كما ضمّنت هذه الرسالة ملحق تطبيقي لبعض قضايا الإفلاس التي صدر فيها أحكام من القضاء الإداري لأجل الموازنة بين الآراء النظرية والفقهية والواقع القضائي التطبيقي.

٨- كما تضمنت هذه الرسالة على أكثر من ١٧٧ مرجعاً ما بين مراجع شرعية، ولغوية، وقانونية، ومجلات، ودوريات، وأحكام قضائية.

المسألة السادسة: أبرز ما تميزت به هذه الرسالة:

أن الرسالة تميزت بالبحث في مسألة لها أهمية بالغة فيما يتعلق بالتعاملات المالية سواء تعلقت بالأفراد الطبيعيين أو الشركات بكافة مراكزهم القانونية كتعاملات الأشخاص المالية وكذا الشركات بكافة أنواعها ومنها البنوك التجارية إذ أن هذه الرسالة بحثت في مسألة الحجز والتنفيذ على أموال المدين المفلس بنوعيتها سواء كانت الأموال متعلقة بما يصطلح عليه بالإعسار المدني أو الإفلاس التجاري وهو المتعلق بإفلاس الشركات التجارية وقد تميزت الرسالة بأمور منها انها بحثت في أموال المدين بكافة صورها التي يجوز الحجز عليها والأموال التي لا يجوز الحجز عليها كما أن هذه الرسالة تميزت بالمقارنة بين عدة أنظمة وتشريعات فهي بحثت في الأموال التي يجوز الحجز عليها بناء لأحكام القانون المصري وكذلك بناء لأحكام النظام السعودي وكذلك بناء لأحكام الفقه الإسلامي مما أكسبها تميزاً في تفريع كثيراً من المسائل وكذلك القوة العلمية لكونها بحثت في أهم القواعد الشرعية والقانونية التي تؤسس وتأصل مسألة الحجز على أموال المدين المفلس وبخاصة ما يتعلق بالفقه الإسلامي إذ أن قواعده ثريه وقد تكون هي الأصل الذي تنطلق منه بقيت التشريعات والقوانين المعاصرة كما ان هذه الرسالة تميزت بالرجوع إلى مصادر عديدة ومتنوعة كما تميزت بكثرة المراجع العلمية كما أنه مما يكسب هذا البحث أهمية علمية كونه يبحث في موضوع معاصر يتعلق بالأفراد والشركات والبنوك كما تميزت هذه الرسالة بالتوسع بالبحث في أحكام الحجز والتنفيذ

كما بحثت في مسألة الحجز التنفيذي والحجز التحفظي وكذلك البحث في مسألة الحجز على أموال المدين التي لدى الغير.

المسألة السابعة: أبرز ما يؤخذ على هذه الرسالة:

مع سعي الباحث إلى أن بذل جهداً كبيراً في سبيل الخروج برسالة علمية متميزة تعالج مشكلة معاصرة تمس جانباً هاماً من الجوانب المالية التي تتعلق بالأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتبارية كالشركات والبنوك وغيرها لكن الكمال لله وحده ولا بد لأي عمل من نقص وهفوات وأخطاء يتعلم منها الباحث ويحاول استدراكها في المستقبل ومن أبرز ما أراها من وجهة نظري سلبيات إن صح لي التعبير وقعت في هذه الرسالة العلمية ومن أبرز ذلك كثرة الاستطرادات والتفرع على مسائل ربما يكون له شيء من التوسع قليل الفائدة العلمية وربما شتت ذهن القارئ فلو استقبلت من أمري ما استدبرت لاختصرت كثيراً من المسائل الجانبية وجعلت البحث مقتصرًا على أصل الموضوع ووقائعه المؤثرة كما أيضاً من السلبيات التي أراها أن هذه الدراسة أو الرسالة استعانت فيما يتعلق في مسائل الحجز و التنفيذ على أحد الفصول في نظام المرافعات الشرعية السعودي الذي كان ينظم هذه المسائل قبل أن يصدر نظام التنفيذ السعودي وهو نظام مستقل نظم جميع مسائل الحجز والتنفيذ فكان هذا النظام قد ألغى الفصل المتعلق بأحكام التنفيذ الذي جعل في نظام المرافعات الشرعية السعودي وجعل الحاكم على جميع التصرفات المتعلقة بالحجز والتنفيذ هو نظام التنفيذ السعودي الجديد وهذا لاشك أنه انعكس على هذه الدراسة لكون هذه الدراسة قد فاتها الكثير من أحكام الحجز والتنفيذ الجديدة التي قرر أحكامها نظام التنفيذ الجديد ما يجعل أن هذه الرسالة قد يكون فاتها كثيراً من المسائل التي قرر أحكامها نظام التنفيذ الجديد لكن هذه الرسالة كذلك تضمنت أهم الجوانب في التأصيل في مسائل الحجز والتنفيذ والتي لا يمكن أن يغيرها نظام بل هي قواد راسخه ونظام التنفيذ الجديد فقط قرر بعض المسائل الإجرائية أكثر منها موضوعية.